الوصف الممتنع في باب الحال: مواضعه وعلله

أ.د. سالم يعقوب يوسف م. رقية محمد أمين كاظم
جامعة البصرة/كلية التربية للعلوم الانسانية

الملخص

يتناول هذا المقال ظاهرة الوصف الممتنع في باب الحال، بوصفها مظهرًا من مظاهر ضبط الوظيفة الوصفية في النحو العربي، وينطلق من بيان الأساس الذي اعتمده النحاة في الحكم بامتناع الوصف عند اختلال مقومات الهيئة الحالية. ويهدف إلى الكشف عن أن الشروط التي قررها النحاة للحال، كالانتقال، والتنكير، والاشتقاق، واتحاد الحال وصاحبها في المعنى، في حقيقتها هي ضوابط وضعت لضمان تحقيق الوظيفة الوصفية الدالة على الهيئة العارضة. ويبين البحث أن الصور التي خالفت هذه الضوابط، كالحال الثابتة، والمعرفة، والجامدة، والمصدر الواقع حالًا، لم يقبلها النحاة على أصل القياس، بل لجأوا إلى تأويلها أو قصرها على السماع حفاظًا على هذا الأصل. ويخلص البحث إلى أن الوصف الممتنع في باب الحال ليس امتناعاً تركيبياً عارضاً، وإنما هو امتناع وظيفي دلالي ينشأ عن تعذر تحقق الوصف على الوجه الذي تقتضيه طبيعة الحال، وأن اختلاف تخريجات النحاة لهذه الصور إنما يمثل محاولات لإعادة الظواهر المخالفة إلى منطق الوصف في العربية.

الكلمات المفتاحية:

الحال، الوصف الممتنع، الوظيفة الوصفية، الهيئة العارضة للحال.

Abstract

This article examines the phenomenon of *Descriptively Impossible Attribution* (al-Waṣf al-Mumtaniʿ) in the Arabic grammatical category of the **ḥāl** (circumstantial accusative) as a manifestation of the principles governing the descriptive function in Arabic grammar. It begins by identifying the grammatical basis upon which Arab grammarians judged a description to be inadmissible whenever the essential characteristics of the circumstantial state were not fulfilled. The study demonstrates that the conditions established by the grammarians for the **ḥāl**—namely transience,

indefiniteness, derivation, and semantic identity between the **ḥāl** and its possessor—are not merely formal restrictions, but functional principles designed to ensure the realization of the descriptive function that expresses a transient state. The study further shows that constructions violating these principles, such as permanent, definite, or non-derived **ḥāl**, as well as the verbal noun functioning as a **ḥāl**, were not accepted as regular analogical usage. Rather, grammarians interpreted them through semantic reinterpretation (*taʾwīl*) or restricted them to attested usage (*samāʿ*) in order to preserve the underlying descriptive principle. The article concludes that descriptively impossible attribution in the **ḥāl** is not merely a syntactic restriction, but a functional-semantic constraint arising from the failure to realize the descriptive function required by the nature of the **ḥāl**. The diversity of grammatical analyses proposed for these constructions therefore reflects attempts to reconcile exceptional linguistic usage with the underlying logic of description in Arabic.

Keywords: Circumstantial Accusative (Ḥāl), Descriptively Impossible Attribution, Descriptive Function, Transient Circumstantial State.

مقدمة البحث:

يُعد الوصف الممتنع من المسائل التي تكشف عن دقة الضوابط التي وضعها النحاة لتحقيق الوظيفة الوصفية في أبواب النحو. ويظهر ذلك بوضوح في باب الحال؛ إذ اشترط النحاة للحال أن تكون منتقلة، ونكرة، ومشتقة، ومتحدة مع صاحبها في المعنى، وعدّوا الإخلال بهذه الشروط خروجًا عن الأصل، فلا يُقبل إلا بتأويل أو يُقتصر فيه على السماع.

وتكمن إشكالية هذا البحث في بيان الأساس الذي اعتمده النحاة في الحكم بامتناع الوصف في هذه الصور، والكشف عن العلاقة بين شروط الحال وتحقيق وظيفتها الوصفية. وينطلق البحث من أن هذه الشروط ليست أحكامًا متفرقة، وإنما ترجع إلى أصل واحد هو المحافظة على دلالة الحال على الهيئة العارضة، وأن كل صورة يختل فيها هذا الأصل تمثل صورة من صور الوصف الممتنع.

ولهذا يتناول البحث صور الوصف الممتنع في باب الحال من خلال دراسة أثر الانتقال والثبات، والتنكير والتعريف، والاشتقاق والجمود، ووقوع المصدر حالًا؛ لبيان أن اختلاف النحاة في تخريج هذه الصور كان مرتبطًا بالمحافظة على الوظيفة الوصفية للحال، وإعادة ما خرج عن الأصل إلى ما يحقق طبيعة هذا الباب.

التمهيد: الوصف العام في النحو ومجالاته:

يُعرّف الوصف نحويّاً:" باعتبارين: عامّ وخاصّ، فالعامّ ما دلّ على ذات باعتبار معنى هو المقصود، والخاصّ باعتبار التابع، وهو أن يقال: تابع يدلّ على معنى في متبوعه من غير تقييد"(١).

الوصف بالمفهوم الخاص، فيقصد به الصفة النحوية، أي باب النعت في النحو الذي له أحكامه الخاصة التي تميزه عن بقية الأبواب التي تحمل معنى الوصف. ويعد النعت أو الصفة في النحو من أوضح مصاديق الوصف العام في العربية.

أمّا المفهوم العام للوصف فيقصد به اللفظ الذي يدل على مزيّة في ذاتٍ معيّنة، أو بتعبيرٍ آخر كل لفظ يدل على ذات من حيث معنى مخصوص، أو كما قال الكفويّ " عبارَة عَن كل أَمر زَائِد على الذَّات"(٢)، فلفظ (كريم) في قولنا (زيدٌ كريمٌ) يدل على ذاتٍ اتصفت بالكرم وقولنا (زيدٌ طويلٌ) يدل على ذات اتصفت بالطول. فالكرم أمر معنوي، والطول أمر حسيٌّ، وكلاهما زائدان عن حقيقة زيد، وهما وصف لتخصيص ذاته وتمييزها عن غيرها.

فالوصف في العربية بحسب مفهومه العام مفهومٌ نحويٌّ يرد في أبواب نحويّة كثيرة (٣) أهمها باب الخبر (٤) والحال (٥)، والنعت (٦)، وهو ما ذهب إليه ابن الناظم في شرحه تعريف الحال (٧)، وصرّح به ابن هشام قائلا: " الوصف: جنس يشمل الخبر والنعت والحال"(٨).

ولتحديد مفهوم الامتناع يجب أن نضع تعريفاً محدداً للوصف الممتنع لما لم نجد عند النحويّين دلالة اصطلاحية صريحة عن هذا المصطلح فضلاً عن عدم تداوله لفظياً. وما نضعه إنَّما هو تعريف إجرائي. والتعريف هو **(أنَّ الوصف الممتنع هو المعنى الذي لا يُجيز النحويون لسبب ما أن يكون وصفاً لشيء آخر).**

ويقصد بالوصف الممتنع في هذا البحث امتناع تحقق الوصف في باب الحال عند اختلال المقومات التي تجعل الحال دالة على الهيئة العارضة، فيلجأ النحاة إلى التأويل أو حصر بعض صوره على السماع حفاظًا على الأصل الوصفي.

الوصف الممتنع في باب الحال:

يظهر الوصف الممتنع في باب الحال في المواضع التي لا تتحقق فيها الوظيفة الوصفية التي يقوم عليها هذا الباب، إذ إن الحال في أصلها موضوعة للدلالة على هيئة عارضة مقترنة بزمن العامل (٩)، فإذا خرجت عن هذا الأصل يأتي السؤال، هل هذه الكلمات تُعد حالاً أو يمتنع أداؤها لهذه الوظيفة الوصفية عند النحاة؟

ولهذا وضع النحاة ضوابط للحال، كاشتراط الانتقال، والتنكير، والاشتقاق، واتحاد الحال وصاحبها في المعنى، وهي ليست أحكاماً نحوية متفرقة، وإنما وسائل لحفظ الوظيفة الوصفية للحال ومنع تداخلها بغيرها من الأبواب الوصفية.

غير أن الاستعمال العربي ورد بصور خالفت هذه الضوابط، فجاءت الحال ثابتة، أو معرفة، أو جامدة، أو مصدرًا، مما دفع النحاة إلى تأويلها وتخريجها بطريقة تحافظ على الطبيعة الوصفية للحال. ومن هنا تتجلى ظاهرة الوصف الممتنع التي يسعى هذا البحث إلى الكشف عن صورها وبيان عللها.

- **الحال بين الانتقال والثبات وأثر ذلك في تشكّل الوصف الممتنع:**

يظهر الوصف الممتنع في باب الحال في مسألة الانتقال والثبات، فقد جعل كثير من النحاة الانتقال من خصائص الحال، وعدّوا الحال الثابتة مخالفة لوصفية الحال التي تقتضي الانتقال، ومن النحاة الذين نصوا على ذلك ابن السراج، إذ قال: "والحال إنما هي هيئة الفاعل أو المفعول أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه، ولا يجوز أن تكون تلك الصفة إلا صفةً غير ملازمة، ولا يجوز أن تكون خلقة..." (١٠)

وجاء بعده ابن يعيش يؤكد هذا المعنى، وعلله بتشبيه الحال بظرف الزمان، إذ يجعل الزوال والانقضاء أساساً لقبول الحال، إذ قال: "وخصّ الشَّبَهُ بظرف الزمان، لأنّ الحال لا تبقَى، بل تنتقِل إلى حالٍ أُخْرَى، كما أنّ الزمان مُنْقَضٍ لا يبقى، ويخلُفُه غيره. ولذلك لا يجوز أن تكون الحال خِلْقة" (١١)

يُفهم مما سبق أن الثبات يناقض جوهر الحال؛ لأن الصفة الثابتة لا تدل على هيئة حادثة، بل تُثبت صفة قائمة بالذات. وهذا يناقض الدلالة الوصفية للحال، ومن ثم يمتنع تحقق الوصف فيها على أصله؛ لذا عمد النحاة إلى تأويل ما ورد من الأحوال الثابتة، فحملوها على التأكيد أو على كونها في حكم المعلوم، وبناء على ما قال به النحاة تكون الحال الثابتة وصفاً ممتنعاً، فإذا قلت (جاء زيدٌ أزرقَ) لا يمكن أن يكون حالاً (١٢).

وبعد أن تبين أن النحاة منعوا مجيء الحال ثابتة او بعبارة أخرى قرروا أن وصفية الحال تتحقق بالصفة المنتقلة لا الثابتة، إذاً كيف وجهوا الشواهد التي وردت فيها الحال ثابتة غير منتقلة؟، نحو: قوله تعالى ﴿وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ مُفَصَّلٗاۚ﴾ [الأنعام: ١١٤]، ﴿قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِۚ﴾ [آل عمران: ١٨]، وقول العرب: (خلق الله الزرافة يَديهَا أطول من رِجْلَيْهَا) ، وهناك الحال المؤكدة التي يغلب فيها الثبات وعدم الانتقال، نحو: قوله تعالى ﴿وَأَرۡسَلۡنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولٗاۚ﴾ [النساء: ٧٩]، و ﴿وَيَوۡمَ يُبۡعَثُ حَيّٗا﴾ [مريم: ١٥]، وغيرها من الشواهد (١٣).

ذهب النحاة إلى أن الانتقال هو الأصل والغالب في الحال، لا شرطها اللازم، وأن ورود الثابت لا يضر في القاعدة، بل يُعدّ خروجًا عن الغالب [١٤]. فهذا شارح الكافية يقول " والأكثر في الحال أن يكون دالًا على معنى منتقل ،...، وقد تدل على ما لا ينتقل" [١٥]

ويصرح ابن هشام بقوله: "الِانْتِقَال ونعني بِهِ أَن لَا يكون وَصفا ثَابتا لَازِما وَذَلِكَ كَقَوْلِك جَاءَ زيد ضَاحِكا أَلا ترى أَن الضحك يزايل زيدا وَلَا يلازمه هَذَا هُوَ الأَصْل وَرُبمَا جَاءَت دَالَّة على وصف ثَابت" [١٦]. وكذلك السيوطي يقول بهذا المعنى، مع التمثيل للحال الثابتة بأمثلة قرآنية ولغوية [١٧].

تبيّن أن النحاة لا ينكرون الحال الثابتة، ولكنهم لا يجعلوها معياراً، بل يبقونها في دائرة السماع الذي يُحفظ ولا يُقاس عليه. غير أن هذا القبول يثير إشكالًا؛ إذ إن قبول الحال الثابتة مع القول بأن الأصل في الحال الدلالة على هيئة عارضة يوسع مفهوم الحال، ويحدث تداخلاً في المفاهيم بينها وبين الخبر والنعت؛ ولذلك اختلفت مناهج النحاة في معالجة هذه الصور، محاولةً للمحافظة على الأصل الذي يقوم عليه باب الحال.

فذهب بعض النحاة إلى أن الحال خبر في المعنى، ومن ثم يجوز أن تجري عليها بعض أحكام الخبر. إذ جاء في هذا الشأن "ولما كانت الحال خبرًا في المعنى، والخبر يكون مشتقًا وغير مشتق، ومنتقلًا وغير منتقل، جاءت الحال كذلك، وكثيرًا ما يسميها سيبويه خبرًا" [١٨]

ولا يقصد بهذا التعليل إثبات جواز الحال الثابتة على إطلاقها، وإنما تفسير الشواهد التي وردت بها، بإخراجها من دائرة الوصف الممتنع عن طريق حملها على معنى الخبر، وبذلك يبقى الأصل الذي قرره النحاة في باب الحال.

واتجه فريق آخر من النحاة إلى معالجة الإشكال من جهة أخرى، فقرروا أن الانتقال ليس شرطًا لازمًا للحال، وإنما هو الغالب في الاستعمال، وهو ما صرح به ابن مالك بقوله:

"وكونه منتقلاً مشتقا ... يغلب لكن ليس مستحقاً " [١٩]

وقد بيّن شراح الألفية مراد ابن مالك، فذهبوا إلى أن الحال نوعان: حال مبينة، وهي التي تدل على هيئة منتقلة، نحو: جاء زيد راكبًا، وحال مؤكدة، ولا يشترط فيها الانتقال، نحو قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]. وعلى هذا التقسيم يكون الانتقال شرطًا في الحال المبينة، أما الحال المؤكدة فلا يلزم فيها ذلك، وبذلك حملوا كلام ابن مالك على أن الانتقال هو الغالب في أحوال العرب، لا شرطًا عامًا في جميع أنواع الحال [٢٠].

ويكشف هذا التقسيم أن النحاة لم يلغوا شرط الانتقال، وإنما قصروا أثره على نوع معين من الحال، محاولةً للتوفيق بين الأصل الذي يقتضي الانتقال، وبين الشواهد التي وردت فيها الحال ثابتة.

أما بعض النحاة فلم يكتفوا بجعل الانتقال هو الغالب، بل أعادوا النظر في أصل هذا الشرط، فجعلوا الحال وصفًا للاسم قبل أن تكون قيدًا للفعل، وهو ما نقله أبو حيان في التذييل والتكميل بقوله: "وقال آخرون: لا يشترط فيها ذلك ،...، لأنها لا يلزم أن تقيد الفعل تقييدًا، بل تفيد وصفًا في الاسم، بخلاف المنتقلة ،...، فتقول: مررت بزيد أكحل، ولقيته أسود" (٢١)

ومن تبنى هذا الرأي لم يتجه إلى تأويل الأحوال الثابتة، وإنما أعاد النظر في معيار قبولها، فجعل الحال وصفًا للاسم، لا قيدًا للفعل، ولذلك لم يعد الانتقال شرطًا لازمًا للحكم بتحقق الوصف.

يتبين من هذا الخلاف أن الإشكال لم يكن في ورود الحال الثابتة في العربية، وإنما في إمكان قبولها على وفق الأصل الوصفي الذي قرره النحاة للحال؛ ولذلك اختلفت مناهج النحاة في تفسير هذه الشواهد، فمنهم من حافظ على هذا الأصل ولجأ إلى التأويل، ومنهم من جعل الانتقال هو الغالب لا اللازم، ومنهم من أعاد النظر في معيار الحكم نفسه. ويكشف هذا التعدد أن الحال الثابتة تمثل صورة من صور الوصف الممتنع؛ إذ يتعذر فيها تحقق الوصف بمفهومه الأصلي، فكانت تخريجات النحاة المختلفة وسائل للمحافظة على هذا الأصل، لا خروجًا عليه.

- **الحال بين النكرة والمعرفة وأثر ذلك في تشكّل الوصف الممتنع**

من مظاهر تجلي الوصف الممتنع في باب الحال اختلال العلاقة بين التعريف والتنكير؛ لأن الحال لا تؤدي وظيفتها الوصفية إلا إذا جاءت نكرة، فإذا وقعت معرفة، أو وقع صاحبها نكرة بغير مسوغ، يظهر إشكال تحقق الوصف فيها، وهو ما دعا النحاة إلى تقرير شروط خاصة في هذا الباب.

أجمع النحاة على أن الأصل في الحال أن تكون نكرة (٢٢)، وأن مجيئها معرفة خروجٌ عن القياس. ويظهر هذا الأصل منذ سيبويه، إذ لم يقبل مجيء الحال معرفة على ظاهرها، بل أولها بالنكرة (٢٣)، ويكشف هذا التوجيه أن سيبويه أبقى الطبيعة الوصفية للحال التي تقتضي التنكير بإخراج التعريف عن حقيقته.

وقد صرّح المبرد بهذا الأصل حين عقد بابًا خاصًا لما ورد فيه الحال مقترنةً بالألف واللام، مبينًا أن ذلك على خلاف ما تجري به الحال في أصل وضعها، فقال: "هذا باب ما يكون حالًا وفيه الألف واللام على خلاف ما تجري به الحال" (٢٤)، إذ بيّن أن الألف واللام في بعض الأمثلة التي وردت عن العرب، نحو: "ادخلوا الأول فالأول" ليستا للتعريف العهدي، وإنما دخلتا على غير معهود، فجرتا مجرى الزوائد، ولو كان المقصود

التعيين لم يصح الاستعمال [٢٥]. وهذا التعليل يكشف أن النحاة لم يسلّموا بمجيء الحال معرفة على ظاهره، بل سعوا إلى تفريغه من حقيقة التعريف حفاظًا على القاعدة.

وقد تعددت تعليلات النحاة لاشتراط تنكير الحال، غير أنها ترجع إلى معنى واحد، هو المحافظة على الوظيفة الوصفية للحال وتمييزها من غيرها من الأبواب النحوية[٢٦]. فمنهم من علل ذلك بأن الحال أداة لبيان الهيئة، والبيان يتحقق بالنكرة[٢٧]، ومنهم من علله بدفع الالتباس بينها وبين النعت[٢٨]، ومنهم من ألحقها بالتمييز؛ لأن كلاهما يؤدي وظيفة البيان[٢٩]. وقد جمع ابن الوراق هذه التعليلات، وردها إلى أمرين رئيسين[٣٠]:

الأول: أن الحال فضلة زائدة في الكلام، لا تُنشئ معنى مستقلًا للمخاطب، وإنما تأتي تابعة لغيرها بقصد بيان هيئةٍ عارضة، فلو جاءت معرفة لأصبحت نعتًا، وجرت مجرى الصفة للمعرفة قبلها، وفقدت بذلك دلالتها الزمنية العارضة.

والثاني – وهو الاجود عنده – أن الحال تضارع التمييز في الوظيفة؛ إذ كلاهما أداة بيان وإيضاح، فالحال تبيّن هيئة صاحبها كما يبيّن التمييز نوع المميَّز، ولما كان التمييز لا يكون إلا نكرة، وجب أن تكون الحال كذلك.

ويمكن القول إنَّ هذين الأمرين يجتمعان في غاية واحدة، وهي المحافظة على الدلالة الوصفية للحال.

ويؤكد هذا التعليل أن التنكير ليس شرطاً لفظياً، بل أثرٌ لوظيفة الحال الوصفية في الجملة؛ إذ إن الحال وُضعت للدلالة على هيئة عارضة مقترنة بزمن الفعل، ولا يتحقق هذا المعنى إلا بالنكرة. أما التعريف فيصرف الوصف إلى التخصيص، ويقربه من النعت، وهو ما أشار إليه السيوطي بقوله: " وَلِئَلَّا يتَوَهَّم كَونهَا نعتا عِنْد نصب صَاحبهَا أَو خَفَاء إعرابها " [٣١]، وصرح به أبو الفداء بقوله: "وإنّما كانت الحال نكرة لعدم الاحتياج إلى تعريفها، ولأنّها لو كانت معرفة لالتبست بالصفة" [٣٢]. ومن ثم كانت الحال المعرفة من صور الوصف الممتنع؛ لأن الوصف فيها لم يعد يؤدي وظيفة الحالية، وإنما اتجه إلى وظيفة وصفية أخرى، فلا يُعد حالاً إلا بالتأويل أو الحمل على غير ظاهره.

- **صاحب الحال بين التنكير والتعريف:**

من المسائل التي تتصل بمسألة التعريف والتنكير وتعد شرطاً في تحقق الوظيفة الدلالية للحال هي (صاحب الحال يجب أن يكون معرفة)، إذ فرّق النحاة تفريقًا دقيقًا بين الحال الواقعة من النكرة والحال الواقعة من المعرفة. فالحال من النكرة قبيحة في الأصل؛ لتساوي معناها مع الصفة، كما في قولهم: "جاءني رجل ضاحك" و"جاءني رجل ضاحكًا"، إذ لا يظهر فرق دلالي يوجب العدول عن النعت إلى الحال. ولهذا قال ابن الوراق إن النعت أولى من الحال في هذا الموضع؛ لاتفاق المعنى، وعدم الحاجة إلى مخالفة الإعراب [٣٣].

أما الحال من المعرفة، فحسنت؛ لأن المعرفة مستغنية في ذاتها، والنعت فيها يُقصد به التخصيص ودفع الاشتباه، بخلاف الحال، فإنها تُذكر لبيان الهيئة وقت الخبر لا لتمييز الذات. ولهذا قال ابن يعيش: "وإنما لزم أن يكون صاحبها معرفة لم ذكرناه من أنّها خبرٌ ثانٍ، والخبر عن النكرة غير جائز، ولأنه إذا كان نكرةً أمكن أن تجري الحال صفةً ولا حاجة الى مخالفتها إياه في الإعراب، إذ لا فرق بين الحال في النكرة والصفة في المعنى" (٣٤)

ومما علّل به النحاة اشتراط كون صاحب الحال معرفة؛ لأن الحال في المعنى خبر، وصاحبها مخبر عنه، وحقّ المخبر عنه أن يكون معرفة (٣٥) وهذا ما ذكره صراحة ابن يعيش في النص الذي ذُكِر. غير أنهم لم يمنعوا مجيء صاحب الحال نكرةً منعًا مطلقًا، بل قيدوه بقيود مخصوصة، كالوصف، أو التخصيص، أو سبق النفي، أو غير ذلك مما يحقق الفائدة ويأمن اللبس كما وضعوا مسوغات لمجيء النكرة مبتدأ، نحو: جاءني رجلٌ من بني تميم راكباً، فوصف صاحب الحال (رجلٌ من بني تميم) قربه من المعرفة فجاز مجيء الحال منه (٣٦).

وقد صرّح صاحب المقدمة المحسبة بهذا القيد عند توجيه قوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ * أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾ [الدخان: ٤-٥] فبيّن أن الحال (أمراً) وإن جاءت من نكرة (كلُّ أمرٍ)، فإن صاحبها قد وُصف، والصفة تُقرّب النكرة من المعرفة، فجاز ذلك (٣٧).

إذن، فإنّ مجيء الحال من النكرة استثناءٌ مقيدٌ بحصول الفائدة قياساً على جواز الابتداء بالنكرة؛ النحاة قاسوا الحال على الخبر، وعاملوا صاحبها معاملة المبتدأ، فعدوا الحال حكماً وصاحبها محكوماً عليه وحقه أن يكون معرفةً (٣٨).

يتبين من مجموع أقوال النحاة أن اشتراط تنكير الحال، واشتراط كون صاحبها معرفة في الغالب، لا يرجعان إلى أحكام نحوية تعود الى اللفظ أو التركيب، وإنما إلى المحافظة على الوظيفة الوصفية للحال. فالتعريف يحول الوصف إلى التخصيص، كما أن مجيء الحال من النكرة بغير مسوغ يزيل الفارق بينها وبين النعت. ولذلك لم يكن امتناع هذه الصور امتناعًا تركيبياً، بل امتناعاً وظيفياً ناشئاً عن تعذر تحقق الوصف على الوجه الذي يقتضيه باب الحال، ولهذا لجأ النحاة إلى التأويل أو التقييد أو اشتراط المسوغات حفاظًا على هذا الأصل.

- **الحال بين الاشتقاق والجمود وأثر ذلك في تشكّل الوصف الممتنع:**

وصلنا إلى موضع آخر من مواضع امتناع الوصف في باب الحال وهو الإخلال بأصل الاشتقاق؛ لأن وظيفة الحال لا تتحقق في إلا بالألفاظ المشتقة، فالاشتقاق شرط من شروطها(٣٩). ولذلك عدّ النحاة الاسم الجامد خارجاً عن الأصل، ولم يقبلوه حالاً إلا بعد تأويله أو حمله على معنى الوصف المشتق(٤٠). نحو قول العرب:" كلّمته فاه إلى فيّ" وبايعته يدا بيد" و" بعت الشّاة شاة ودرهما" ونحو قوله تعالى: (هذِهِ ناقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً) ، وقوله تعالى: (فَما لَكُمْ فِي الْمُنافِقِينَ فِئَتَيْنِ)، ونحو قولهم:" هذه جبّتك خزا"، فجميع هذه الأمثلة مؤوّلة، مرجوع بها إلى المشتقّ، وتقديره: مشافها، ومسعّرا، وعلامة، ومفترقين، وناعماً (٤١).

وهناك مواضع معينة يكثر الجمود فيها وقد أشار إليها ابن مالك في الفيته، إذ قال:

"ويكثر الجمود في سِعْر وفي ... مبدي تأوّلٍ بلا تكلُّفِ" (٤٢)

قال ابن عقيل: " يكثر مجيء الحال جامدة إن دلت على سعر نحو بعته مدا بدرهم فمدا حال جامدة وهي في معنى المشتق إذ المعنى بعته مسعرا كل مد بدرهم ويكثر جمودها أيضا فيما دل على تفاعل نحو بعته يدا بيد أي مناجزة أو على تشبيه نحو كر زيد أسدا أي مشبها الأسد فيد وأسد جامدان وصح وقوعهما حالا لظهور تأولهما بمشتق كما تقدم وإلى هذا أشار بقوله وفي مبدي تأول أي يكثر مجيء الحال جامدة حيث ظهر تأولها بمشتق" (٤٣)

ويعللون ضرورة أن تكون الحال مشتقة بأنها "صفة في المعنى، وأصل الصفات أن تكون بالمشتقات"(٤٤).

فالحال عندهم وصفٌ يراد به بيان هيأة صاحبها، ولا يتحقق هذا البيان على وجه الحقيقة إلا بلفظ يدل على ذات متصفة بمعنى حادث وهذه وظيفة اللفظ المشتق. فلفظ (الآية) في قوله تعالى ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمۡ ءَايَةٗۖ فَذَرُوهَا﴾ [الأعراف: ٧٣] اسم جامد. لذلك ذهبوا إلى تأويله بالمشتق، وقرروا أنها في معنى دالّة أو علامة، والعلامة اسم واقع موقع المصدر، والمصدر مشتق، فآل المعنى إلى الاشتقاق، لحفظ الأصل فيها(٤٥). وتأويلهم الجامد بمعنى المشتق يدل بوضوح على أن الجامد لا يُقبل حالًا على حقيقته، بل بتضمينه معنى المشتق دلالةً.

ويؤكد هذا الأمر أن ابن عصفور لم يضمن الالفاظ الجامدة معنى المشتق لتدل على الحال بل يرى أن ما ورد من الجامد في هذا الموضع إنما نائب عن المشتق(٤٦)، إذ يقول: "ليست بالحال في الحقيقة، وإنما هي قائمة مقامها" (٤٧)، فيبيّن أن الأصل في نحو: كلّمته فاه إلى فيّ، وأرسلها العراك، وجود حال مشتقة محذوفة، نحو: جاعلًا فاه إلى فيّ، ومعتركةً العراك، وأن هذه المعمولات أُقيمت مقام تلك الأحوال، فأُعربت بإعرابها. ولذلك منع ابن عصفور أن يقع الاسم الجامد حالًا بنفسه.

ومن ثم فالنحاة لا يقبلون دلالة الاسم الجامد على بيان الهياة على الحقيقة حتى النحاة الذين نظروا الى الحال نظرة وظيفية ولم يشترط الاشتقاق فيها لتحقق وظيفتها، فعندهم أي كلمة تبيّن هيئة صاحبها، تؤدي معنى الحال ويمكن إعرابها حالاً من دون الحاجة الى تأويلها، وهذا ما نجده عند الرضي في شرحه لكافية ابن الحاجب، إذ قال رداً على من اشترط الاشتقاق في الحال: "لا حاجة إلى هذا التكلف، لأن الحال هو المبين للهيئة، كما ذكر [ابن الحاجب] في حده، وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال، فلا يتكلف تأويله بالمشتق" (٤٨).

غير أنه – على الرغم من اعتراضه – لم ينفِ غلبة الاشتقاق في الحال والوصف، بل أقرّ بأن الاشتقاق هو الأكثر والأغلب، وأن الجامد إنما يُقبل لتضمنه معنى الوصف، أو لتقديره محذوفاً، إذ قال " فلا شك أن الأغلب في الحال والوصف: الاشتقاق، فمن الأحوال التي جاءت غير مشتقة قياسا: الحال الموطئة، وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة، فكأن الاسم الجامد وطأ الطريق لما هو حال في الحقيقة، لمجيئه قبلها موصوفا بها، وذلك نحو قوله تعالى:﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا﴾، وقولك جاءني زيد رجلاً بهياً، ومنها ما يقصد به التشبيه، كقول بعض أصحاب أمير المؤمنين، علي رضي الله عنه في بعض أيام صفين:

فما بالنا أمس أسد العرين ... وما بالنا اليوم شاء النجف

وقول المتنبي:

بدت قمرا ومالت خوط بان ... وفاحت عنبرا ورنت غزالا

وفي تأويل مثله وجهان: أحدهما أن تقدر مضافا قبله، أي: أمثال أسد العرين، ومثل قمر، والثاني أن يؤول المنصوب بما يصح أن يكون هيئة كما تقدم، أي: ما بالنا أمس شجعانا، واليوم ضعافا، وبدت منيرة" (٤٩).

يكشف موقف الرضي أن الخلاف مع الجمهور لم يكن في ضرورة تحقق الوصف، وإنما في الوسيلة التي يتحقق بها؛ فالجمهور اشترطوا الاشتقاق أو التأويل إليه، أما الرضي فاكتفى بتحقق دلالة الهيئة، ولو لم يكن اللفظ مشتقًا. ولذلك لم يلغِ الأصل الوصفي للحال، وإنما وسّعه.

وتأويل الالفاظ الجامدة لا يدل على أن الجامد صار وصفًا حقيقيًا، بل يدل على أن الجامد لا يحقق الوصف الذي تقتضيه الحال في أصل وضعه، وأن النحاة اضطروا إلى إخراجه عن جموده دلالةً أو تقديراً ليُكون حالا.

وممّا تقدم يتبين أن اشتراط الاشتقاق في الحال لم يكن غاية في ذاته، وإنما وسيلة لضمان تحقق الوظيفة الوصفية التي يقوم عليها هذا الباب. فالاسم الجامد إذا استُعمل في باب الحال على معناه الأصلي من دون تأويل وصفي، كان وصفًا ممتنعًا وظيفيًا؛ لأنه لا يكشف عن الهيئة على وجه الحقيقة. ولذلك لم يقبل

النحاة الجامد حالًا إلا إذا أُوِّل بالمشتق، أو حُمِل على معنى يدل على الهيئة، أو نُزِّل منزلة المشتق. أما إذا تعذر هذا التأويل، امتنع الوصف، وامتنع معه الحكم بالحالية. ومن هنا يظهر أن الخلاف بين النحاة لم يكن في أصل الوظيفة الوصفية للحال، وإنما في الوسيلة التي تتحقق بها.

- **اشتراط أن تكون الحال نفسَ صاحبها في المعنى وأثر ذلك في امتناع الوصف:**

ويظهر الوصف الممتنع في باب الحال أيضاً عند اختلال العلاقة الدلالية بين الحال وصاحبها؛ إذ اشترط النحاة أن تكون الحال هي صاحبها في المعنى؛ لأنها وصف له وخبر عنه. فإذا وقع اللفظ دالاً على معنى مجرد لا يعود على صاحب الحال، تعذر تحقق الوصف الذي يقتضيه هذا الباب.

ومن هنا امتنع وقوع المصدر حالًا في أصل القياس؛ لأن المصدر يدل على الحدث مجردًا من الذات، فلا يتحقق به الإسناد الوصفي الذي تقوم عليه الحال. ولهذا كان قولهم: (جاء زيد ضاحكًا) موافقاً للأصل؛ لأن الضاحك هو زيد نفسه، بخلاف: (جاء زيد ضحكاً)، فإن الضحك معنى مجرد لا يوصف به صاحبه إلا بعد تأويل (٥٠).

غير أنه جاء فيما سُمِع عن العرب مصادر نُصِبت في موضع الحال، وقد أفرد سيبويه باباً مستقلاً بعنوان " باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمرُ فانتَصب لأنه موقوعٌ فيه الأمرُ " (٥١)، فسيبويه يذكر جملة من المصادر التي تعرب حالاً؛ لكونها تقوم مقام اسم الفاعل او الوصف الذي يدل على هيأة صاحبه، نحو: "قتلته صبراً"، و " أتيته ركضاً وعدواً ومشياً" فالمعنى جئته صابراً او مصبراً، وأتيته راكضاً او ماشياً، فهذه المصادر تدل على فعلها، ويقرر سيبويه أن ليس كل مصدر يمكن أن يقع موقع الحال وهذه المسألة مقتصرة على السماع وما ورد عن العرب وليست مسألةً قياسية أي أنها غير مطردة (٥٢). يكشف كلام سيبويه أن المصدر لا يقبل حالًا على حقيقته، وإنما بعد رده إلى الوصف، مع قصر ذلك على السماع، وهو ما يدل على أن الامتناع باقٍ في الأصل.

وهذا ما ذكره السيرافي في شرحه إذ قال: " اعلم أنّ مذهب سيبويه في: أتيت زيدا مشيا وركضا وعدوا، وما ذكره معه أن المصدر في موضع الحال كأنّه قال: أتيته ماشيا وراكضا وعاديا، وكذلك: قتلته صبرا أي: قتلته مصبورا ،...، وليس ذلك بقياس مطّرد وإنما يستعمل فيما استعملته العرب، لأنه شيء وضع في موضع غيره" (٥٣).

ويذكر أبو سعيدٍ أن الزجاج صحّح مذهب سيبويه، بجعله كل مصدر يصح أن يقع جواباً عن السؤال بـ(كيف) يمكن أن يُعرب حالاً، نحو: "أتانا زيدٌ مشياً" تصح أن تكون جواباً لسؤال: كيف أتاكم زيدٌ؟، وهذا الرأي يرى السيرافي أنه الأصح (٥٤)، إذ تمثل الهيئة هنا المعيارَ في صحةِ وقوع المصدر حالاً.

وذهب جمهور النحاة إلى ما ذهب إليه سيبويه من أن المصادر تقع أحوالاً سماعاً لا قياساً، ولا يمكن عدّه قياساً مطرداً؛ لأنه من باب الوضع في غير الموضع (٥٥).

ويذكر أبو حيان أن مجيء الحال مصدراً هي مسألة سماعية باجماع النحاة، وإن اختلفت تخريجاتهم، فقال: " ومع كثرة ما ورد من ذلك فقيل: أجمع الكوفيون والبصريون على أنه لا يستعمل من هذه المصادر إلا ما استعملته العرب، ولا يقاس عليه غيره ،...، وإن اختلفوا في التخريج، وشذ المبرد فقال: يجوز القياس" (٥٦)

يتبين من كلام النحاة أنهم لم يقبلوا المصدر حالًا على حقيقته، وإنما قبلوه بعد تأويله بالوصف، مع قصره على السماع. وهذا يدل على أنَّ المصدر في أصله غير صالح لأداء الوظيفة الوصفية، فهو من صور الوصف الممتنع ما لم يُؤول إلى معنى الوصف.

أما المبرد فقد خالف سيبويه في سعة القياس، فهو يرى أن هذه المصادر نابت عن اسم الفاعل واغنت عنه، ويمكن أن يكون المصدر حالاً إذا دلَّ على هيأة فعله او نوعه، فقد قال: "وَمن المصادر مَا يَقع فى مَوضِع الْحَال فيسد مسده، فَيكون حَالا، لِأَنَّهُ قد نَاب عَن اسْم الْفَاعِل، وأغنى غناءه، وَذَلِكَ قَوْلهم: قتلته صبرا إِنَّمَا تَأْوِيله: صَابِرًا أَو مصبرا، وَكَذَلِكَ: جِئْته مشيا؛ لِأَن الْمَعْنى: جِئْته مَاشِيا فالتقدير: أمشى مشيا، لِأَن المجئ على حالات، والمصدر قد دلّ على فعله من تِلْكَ الْحَال وَلَو قلت: جِئْته إِعْطَاء لم يجز؛ لِأَن الْإِعْطَاء لَيْسَ من المجئ، وَلَكِن جِئْته سعيا، فَهَذَا جيد" (٥٧).

فالمبرد يتوسع في القياس، ويرى أن المصدر إذا دل على نوع فعله جاز أن يكون حالاً. وقد نُقل أيضًا أن الأخفش والمبرد ذهبا إلى تخريج آخر، وهو أن هذه المصادر الواقعة موقع الأحوال مفاعيل مطلقة، أو أن قبل كل مصدر فعلًا محذوفًا هو الحال. غير أن هذا التخريج يظل محل نظر؛ لأنه لو صحّ لعمّ كل مصدر له فعل، ولما اقتصر على السماع (٥٨).

أما صاحب الالفية وشراحها فقد حاولوا جعل مسألة ورود المصدر حالاً مسألة مطردة في بعض المواضع، فقد جاء في الالفية:

"ومصدرٌ منكرٌ حالاً يقع ... بكثرةٍ كبغتةٍ زيدٌ طلع" (٥٩)

فقد ذكر ابن الناظم مواضع يكون المصدر حالاً مؤولاً فيها بالوصف تأويلاً واضحا غير متكلف، وهي: بعد (أما التفصيلية) نحو: "أما علماً فعالم"، او المصدر الذي يأتي في سياق التشبيه، نحو: أنت حاتم جوداً، او بعد مبتدأ مقترن بـ(ال) التي تدل على الكمال، وقد جاء في مقام المدح والتفخيم، نحو: "أنت الرجل علماً وأدباً

ونبلاً" (٦٠). فمعيار ابن الناظم هو جعل المعاني المجردة، أسماء وصفية تسند إلى الذات حتى لا يقع في اشكال مخالفة الاشتراط أن تكون الحال نفس صاحبها، الذي يقتضي عدم الاخبار بالمعنى عن الذات.

وهكذا ذهب الشراح إلى ذكر بعض المواضع التي يطرد فيها مجيء الحال مصدراً (٦١)، ولكنهم يعودون إلى التأويل بالوصف.

ويكشف اختلاف النحاة في تخريج المصدر الواقع حالًا أن الخلاف لم يكن في أصل الشرط، وإنما في كيفية المحافظة عليه. فلم يذهب أحد منهم إلى قبول المصدر حالًا على معناه الأصلي، بل أعادوه جميعًا إلى الوصف، إما بالتأويل، أو بالنيابة، أو بتقدير المشتق، أو بقصره على السماع. وهذا يدل على أن الإشكال الحقيقي كان في المحافظة على الوظيفة الوصفية للحال.

يظهر مما سبق أن اشتراط اتحاد الحال وصاحبها جاء وفقاً لمقتضيات الوظيفة الوصفية الحال؛ إذ لا يتحقق الوصف إلا إذا عاد إلى صاحبه ودلَّ على هيئته. ولذلك لم يقبل النحاة المصدر حالًا إلا بعد تأويله بالوصف أو حمله على ما يؤدي معناه. أما إذا استعمل المصدر على معناه الأصلي، تعذر أن يكون وصفًا لصاحبه، فكان من صور الوصف الممتنع في هذا الباب.

خاتمة البحث

أثبت البحث أن الوصف الممتنع في باب الحال امتناع وظيفي دلالي، لا امتناع تركيبي؛ لأنه ينشأ من اختلال الوظيفة الوصفية التي يقوم عليها باب الحال.

تبين أن الشروط التي قررها النحاة للحال ليست شروطًا مستقلة، وإنما ترجع جميعها إلى مبدأ واحد هو المحافظة على الوصفية الحالية.

كشف البحث أن النحاة لم يتخلوا عن هذا الأصل عند ورود الشواهد المخالفة، وإنما لجأوا إلى التأويل، أو حمل الشواهد على السماع، أو إعادة تخريجها؛ حفاظًا على هذا الأصل.

وقد ظهر أثر ذلك في جميع الصور التي تناولها البحث؛ فالحال الثابتة، والحال المعرفة، والحال الجامدة، والمصدر الواقع حالًا، كلها صور تعذر فيها تحقق الوصف على وجهه الأصلي، فلم يقبلها النحاة إلا بعد ردها إلى مقتضى الوصف بالتأويل أو السماع.

وتؤكد هذه النتائج أن ظاهرة "الوصف الممتنع" في باب الحال، وتعدد تخريجات النحاة لها (بين المنع، والتأويل، والسماع)، ليست دليلاً على اضطراب القاعدة، بل هي محاولات علمية دقيقة لإخضاع الواقع اللغوي المتنوع

للنظام النحوي العام، بما يضمن بقاء الحال وصفاً لهيئة عارضة، نكرة، دالة على صاحبها، وحماية المنطق الوصفي في العربية من الاختلال.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب، المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

٢. إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، المؤلف: برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (٧٦٧ هـ)، المحقق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، قسم من هذا الكتاب: هو أطروحة دكتوراة للمحقق، الناشر: أضواء السلف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.

٣. الأصول في النحو، المؤلف: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (٣١٦هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.

٤. ألفية ابن مالك (المتن)، المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (٦٧٢هـ)، الناشر: دار التعاون.

٥. أمالي ابن الحاجب المؤلف: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، الناشر: دار عمار - الأردن، دار الجيل - بيروت، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

٦. أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (٥٤٢هـ)، المحقق: الدكتور محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م.

٧. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، د.ت.

٨. الإيضاح العضدي، المؤلف: أبو علي الفارسيّ (٣٧٧ هـ)، المحقق: د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب – جامعة الرياض)، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩ م.

٩. الإيضاح في شرح المفصل، المؤلف: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (٦٤٦ هـ)، المحقق الدكتور إبراهيم محمّد عبد الله، الناشر دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة 1، تاريخ النشر 1425هـ.

١٠. البديع في علم العربية: المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (٦٠٦ هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ.

١١. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي، المحقق: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ – ١٤٣٤ هـ / ١٩٩٧ – ٢٠١٣ م.

١٢. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (٦٧٢هـ)، المحقق: محمد كامل بركات، الناشر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، سنة النشر: ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م.

١٣. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.

١٤. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، الناشر: دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.

١٥. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (٧٦٩هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة: العشرون ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.

١٦. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (٦٨٦هـ)، المحقق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.

١٧. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المؤلف: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (٩٠٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م،

١٨. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، المؤلف: أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (٧٩٠ هـ)، المحقق: مجموعة محققين وهم: (د.عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، د. محمد إبراهيم البنا، د. عياد بن عيد الثبيتي، د. عبد المجيد قطامش، د. سليمان بن إبراهيم العايد، د.السيد تقي)، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

١٩. شرح التسهيل شرح تسهيل الفوائد، المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (٦٧٢هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).

٢٠. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، المؤلف: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (٩٠٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٢١. شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، المؤلف: علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (٦٦٩ هـ)، المحقق د. صاحب أبو جناح، الناشر جامعة الموصل – مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.

٢٢. شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، المؤلف رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (٦٨٦ هـ)، تحقيق وتصحيح وتعليق أ. د. يوسف حسن عمر، الناشر جامعة قار يونس – ليبيا، تاريخ الطبع: ١٣٩٥-١٩٧٥م.

٢٣. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (٧٦١هـ)، المحقق: عبد الغني الدقر، الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.

٢٤. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب (للجوجري)، المؤلف: شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (٨٨٩هـ)، المحقق: نواف بن جزاء الحارثي، الناشر: عمادة البحث العلمي

بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م.

٢٥. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (٣٦٨ هـ)، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م

٢٦. شرح الكافية الشافية، المؤلف: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م.

٢٧. شرح المفصل للزمخشري، المؤلف: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.

٢٨. شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (٤٦٩ هـ)، المحقق: خالد عبد الكريم، الناشر: المطبعة العصرية – الكويت، الطبعة: الأولى، ١٩٧٧ م.

٢٩. شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف، المؤلف: أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (٨٠٧ هـ)، المحقق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، عام النشر: ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٥.

٣٠. علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (٣٨١هـ)، المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض / السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.

٣١. الكتاب، المؤلف: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

٣٢. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، المؤلف: محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (المتوفى بعد ١١٥٨هـ)، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٩٩٦م.

٣٣. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (١٠٩٤هـ)، المحقق: عدنان درويش – محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت.

٣٤. الكناش في فني النحو والصرف: المؤلف: أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (٧٣٢ هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، عام النشر: ٢٠٠٠ م

٣٥. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (٦١٦هـ)، المحقق: د. عبد الإله النبهان، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

٣٦. اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، د. سمير شريف استيتية، عالم الكتب الحديث، جدار للكتاب العالمي، الأردن، الطبعة الثانية، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

٣٧. اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (٧٢٠هـ)، المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

٣٨. اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢هـ)، المحقق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية – الكويت.

٣٩. المقتضب، المؤلف: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (٢٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب. – بيروت

٤٠. المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (٥٣٨هـ)، المحقق: د. علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣.

٤١. الوصف نظرة أخرى في قضايا النحو العربي (بحث)، د. أحمد عبد الستار الجواري، المجمع العلمي العراقي، أكتوبر – ١٩٨٢.

٤٢. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.

(١) الايضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب: (١/ ٤٢٦). وينظر: شرح الرضي على الكافية: (٢/ ٢٨٦)، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: (٢/ ١٧٩٢).

(٢) الكليات: ٥٤٦.

(٣) ينظر الأصول في النحو: (٢/ ٢٣- ٢٤) ، وشرح المفصل لابن يعيش: (١/ ٣٢٦) و(٣/ ٤٣٤) ، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية: (٢/ ٤٣٤) ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الاندلسي: (١٠/ ٢٠٧) ، والوصف نظرة أخرى في قضايا النحو العربي، د.عبد الستار الجواري، مجلة المجمع العلمي العراقي، ع٤، ١٩٨٢: ٤١.

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٨١.

(٥) ينظر: اللمع في العربية: ٦٢.

(٦) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: (٢/ ٢٥٠)

(٧) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: (ص٢٢٧)

(٨) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: (٢/ ٢٥٠)

(٩) ينظر: الأصول في النحو: (١/ ٢١٣)، البديع في علم العربية: (١/ ١٨٣)، اللباب في علل البناء والاعراب: (١/ ٢٨٤)، شرح المفصل لابن يعيش: (٤/٢)، اللمحة في شرح الملحة، ابن الصائغ: (١/ ٣٧٥- ٣٧٦)، أمالي ابن الحاجب: (١/ ٣٩٨).

(١٠) الأصول في النحو: (١/ ٢١٣)

(١١) شرح المفصل لابن يعيش: (٢/ ٤-٥)

(١٢) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: (٩/ ١٠ – ١٣)

(١٣) ينظر: شرح شذور الذهب: ٣٢٢، همع الهوامع: (٢/ ٢٩٤)، شرح التصريح على التوضيح: (١/ ٥٧٢).

(١٤) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: (١/ ٥٧٢)

(١٥) شرح الكافية الشافية: (٢/ ٧٢٧- ٧٢٨)

(١٦) شرح شذور الذهب: ٣٢٢

(١٧) ينظر: همع الهوامع : (٢/ ٢٩٤)

(١٨) التذييل والتكميل: (٩/ ١٠)، وينظر: شرح التسهيل: (٢/ ٣٢٨)، تمهيد القواعد: (٥/٢٢٦٦)، شرح الفية ابن مالك للشاطبي: (٣/ ٤٢٦)، شرح المقدمة المحسبة: (٢/ ٣١١).

(١٩) الفية ابن مالك: ٣٢

(٢٠) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك: (٢/ ٦٩٣)، ارشاد السالك الى حل الفية ابن مالك: (١/ ٤٠٣)، شرح الفية ابن مالك للشاطبي: (٣/ ٤٢٤)، شرح المكودي على الفية ابن مالك: ١٣٣، شرح الاشموني: (٢/ ٥).

([٢١]) التذييل والتكميل: (٩/ ١٣).

([٢٢]) ينظر: الكتاب : (٢/ ١١٤)، الأصول في النحو: (١/ ٢١٤)، الإيضاح العضدي: ٢٠٠، وعلل النحو:٣٧١، و أمالي ابن الشجري: (٣/ ٣)، وشرح الكافية الشافية: (٢/ ٧٣٤)، والكناش في فني النحو والصرف: (١/ ١٨٢)، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: (٢/ ٣٠١).

([٢٣]) ينظر: الكتاب: (١/ ٣٧٥)

([٢٤]) المقتضب: (٣/ ٢٧١)

([٢٥]) ينظر: المصدر نفسه.

([٢٦]) ينظر: شرح الفية ابن مالك للشاطبي: (٢/ ٤٣٣)، همع الهوامع: (٢/ ٣٠١)

([٢٧]) التذييل والتكميل: (٩/ ٢٧)

([٢٨]) ينظر: أمالي ابن الحاجب: (١/ ٤٠٠)، شرح ابن الناظم: ٢٣٠، وشرح الاشموني: (٢/ ٨)

([٢٩]) الايضاح العضدي: ٢٠٠، وينظر: شرح ابن الناظم: ٢٣٠، والتذييل والتكميل: (٩/ ٢٦)

([٣٠]) ينظر: علل النحو: ٣٧١.

([٣١]) همع الهوامع: (٣/ ٣٠١)

([٣٢]) الكناش في النحو والصرف: (١/ ١٨٢)

([٣٣]) ينظر: علل النحو: ٣٧١، و الكناش في فني النحو والصرف: (١/ ١٨٣).

([٣٤]) شرح المفصل لابن يعيش: (٢/ ١٧– ١٨).

([٣٥]) ينظر: الأصول في النحو: (١/ ٢١٤)، اللباب في علل البناء والاعراب: (١/ ٢٨٥)، شرح شذور الذهب: (٢/ ٤٥٧)، شرح التصريح على التوضيح: (١/ ٥٧٨).

([٣٦]) ينظر: شرح شذور الذهب: (٢/ ٤٥٧)

([٣٧]) ينظر: المقدمة المحسبة: (٢/ ٣١٣)

([٣٨]) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: (١/ ٤١٠)، الكناش في فني النحو والصرف: (١/ ١٨٣)، شرح الفية ابن مالك للشاطبي: (٣/ ٤٤٤)، التذييل والتكميل: (٩/ ٦٠).

([٣٩]) ينظر: شرح الرضي على الكافية: (٣٢/٢)، وشرح ابن الناظم : ٢٢٧، شرح الفية ابن مالك للشاطبي: (٣/ ٤٢٧-٤٢٨)، شرح المقدمة المحسبة: (٢/ ٣١٢- ٣١٣)

([٤٠]) ينظر: (الكتاب، ٣٩١/١)، والمقتضب: (٣/ ٢٣٦) ، البديع في علم العربية :١ / ١٨٩، شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ١٣، و(شرح الرضي على الكافية، ٣٢/٢)

(٤١) ينظر: البديع في علم العربية :١ / ١٨٩

(٤٢) الفية ابن مالك: ٣٢.

(٤٣) شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٤٥

(٤٤) شرح المقدمة المحسبة: (٣١٢/٢–٣١٣)

(٤٥) شرح المقدمة المحسبة: (٣١٢/٢–٣١٣)

(٤٦) ينظر : شرح جمل الزجاجي: (٢٠٧/١–٢٠٨).

(٤٧) شرح جمل الزجاجي: (٢٠٧/١–٢٠٨).

(٤٨) شرح الرضي على الكافية: (٢/ ٣٢)

(٤٩) شرح الرضي على الكافية: (٢/ ٣٢ – ٣٣)

(٥٠) ينظر: شرح ابن الناظم: ٢٣١، و اللمحة في شرح الملحة: (١/ ٣٨٤)، و أوضح المسالك الى الفية ابن مالك: (٢/ ٢٥٨)، و ارشاد السالك الى حل الفية ابن مالك: (١/ ٤٠٦)، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: (٥/ ٢٢٦٦)، و شرح شذور الذهب للجوجري: (٢/ ٤٦١)، وشرح التصريح على التوضيح: (١/ ٥٨٠).

(٥١) الكتاب: (١/ ٣٧٠)

(٥٢) ينظر: الكتاب: (١/ ٣٧٠).

(٥٣) شرح كتاب سيبويه: (٢/ ٢٥٨).

(٥٤) ينظر: المصدر نفسه.

(٥٥) ينظر: الأصول في النحو: (١/ ١٦٣- ١٦٤)، المفصل في صنعة الاعراب: ٩٠، البديع في علم العربية: (١/ ١٩٤- ١٩٥)، شرح المفصل لابن يعيش: (٢/ ١٠ – ١٣)، ارتشاف الضرب من لسان العرب: (٣/ ١٥٧٠)، شرح الرضي على الكافية: (٢/ ٣٩- ٤٠).

(٥٦) ارتشاف الضرب: (١٥٧٠/٣).

(٥٧) المقتضب: (٣/ ٢٣٤)

(٥٨) ينظر: شرح ابن الناظم: ٢٣١.

(٥٩) الفية ابن مالك: ٣٢.

(٦٠) ينظر: شرح ابن الناظم: ٢٣٢.

(٦١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك: (١/ ٢٠١- ٢٠٢)، وأوضح المسالك الى الفية ابن مالك: (٢/ ٢٥٨)، و شرح ابن عقيل: (٢/ ٢٥٢- ٢٥٣)، شرح الفية ابن مالك للشاطبي: (٣/ ٤٤٢)، شرح الاشموني: (٢/ ٩).